

ارتباك اتصالي يُفاقم الانتقادات للجيش الليبي

بنغازي (ليبيا) - أثار الارتباك الذي بدأ على المناطق الرسمي باسم الجيش الليبي أحمد المسماري في تأكيد أو نفي نشوب حريق بالمقر الرسمي للقيادة العامة للجيش مساء الاثنين جدلا واسعاً. وواجه المسماري انتقادات من قبل وسائل إعلام محلية بعد أن انفردت بعض من تلك الوسائل بنشر خبر نشوب حريق في مقر القيادة العامة.

وكان المسماري قد نشر في وقت سابق تأكيداً للخبر حيث قال في تدوينة مقتضبة عبر صفحته بموقع التواصل الاجتماعي فيسبوك "إن وحدة المطافئ بالقيادة العامة تسجّر على حريق شب داخل مقر القيادة العامة بمنطقة الرحمة وذلك نتيجة ماس كهربائي ولا توجد أي أضرار بشرية أو مادية بالموقع". لكن المسماري حذف لاحقاً التدوينة قبل أن ينفي وقوع الحريق أصلاً قائلاً في تدوينة أخرى "بعد التأكد من وحدة المطافئ بمقر القيادة العامة بمنطقة الرحمة، تبين أنه لا يوجد حريق وأن الخبر المتداول عار عن الصحة".

وكانت العديد من وسائل الإعلام المحلية قد تداولت خبراً مفاده نشوب حريق في مقر القيادة العامة على غرار قناة "218" التلفزيونية.

وقالت "218" إن "حريقاً نشب في عنبر أفراد يقع بالقرب من مخزن للذخيرة، الأمر الذي اضطّر القيادة العامة لطلب سيارتي مطافئ من مطار بنينا لتوفر سيارة واحدة فقط بالمقر".

ويرى مراقبون أن مثل هذه الهفوات الاتصالية من شأنها أن تمنح إخوان ليبيا والمقربون منهم سلاحاً آخر يهاجمون به الجيش حيث سارعت العديد من القنوات التلفزيونية والمواقع الموالية لهؤلاء إلى مهاجمة المسماري والجيش.

ولطالما بحث إسلاميو ليبيا والمقربون منهم عن زرائع لمهاجمة الجيش وإبراز نقاط ضعفه على غرار الانفلاتات الأمنية في بعض المناطق الخاضعة لسيطرته مثل بنغازي التي تشهد أحداثاً متواترة تسلط الضوء على هشاشة الوضع الأمني. وتعيش ليبيا مرحلة انتقالية من المقرر أن تنتهي بتنظيم انتخابات عامة في 24 من ديسمبر لكن الإخوان دفعوا بمناورات تستهدف عرقلة تنفيذها فيما هدد قائد الجيش المشير خليفة حفتر بالعودة إلى تحرير العاصمة طرابلس في حال تم تأجيل الاستحقاق المذكور الذي يحظى بدعم أممي ودولي وإقليمي هام.

المغرب يستعد لتصنيع لقاح كورونا بالاتفاق مع الصين

العاهل المغربي يشرف على توقيع ثلاث اتفاقيات لإنتاج لقاحات رئيسية بالمملكة



مشروع واعد

ولم يعلن موعد محدد لبدء الإنتاج الذي سيتم بشراكة مع شركة محلية لصناعة الأدوية تضع منشآتها رهين إشارة الدولة بموجب اتفاق وقع خلال الحفل.

ويبقى المغرب نسبياً في متأخر عن البوابة، لكن وزارة الصحة حذرت في نهاية يونيو من "انتكاسة وبائية جديدة" بعد تسجيل ارتفاع ملحوظ في عدد الإصابات والوفيات عازية ذلك إلى "حالات التراخي بعد الرفع التدريجي لإجراءات الحجر الصحي" منذ 21 مايو الماضي.

كما أعيد فتح الحدود تدريجياً بشروط مع عدة بلدان غالبيتها أوروبية بعدما ظلت مغلقة منذ بدء الجائحة. 9329.

الصيني وأسترانزينكا السويدي - البريطاني في حملة التطعيم التي أطلقتها أواخر يناير واستفاد منها أكثر من 9 ملايين شخص وفق آخر حصيلة رسمية.

وظلت وتيرة الحملة التي أعلن أنها تستهدف 80 في المئة من السكان المحليين والأجانب مرتبطة بالإمدادات المتوافرة من اللقاحين. وفيما بلغ عدد من تلقوا لقاحات مضادة لكورونا في المغرب أكثر من تسعة ملايين شخص، سجلت المملكة يوم الاثنين 247 إصابة جديدة بفايروس كورونا وعشر وفيات خلال 24 ساعة ما يرفع عدد الإصابات إلى 534797 والوفيات إلى 9329.

بين المملكة المغربية والمجموعة الصيدلانية الوطنية للصين "سينوفارم"، فيما تتعلق الثانية بمذكرة تفاهم حول إعداد قدرات تصنيع اللقاحات بالمملكة المغربية بين المغرب وشركة "زيسفارم".

وتم أيضاً توقيع عقد لوضع رهن إشارة الدولة المغربية منشآت التعبئة المعقمة لشركة "سوطيما" المغربية المتخصصة في صناعة الأدوية من أجل تصنيع اللقاح المضاد لكوفيد - 19 المملوك لشركة "سينوفارم" بين الدولة المغربية وشركة "سوطيما".

ويعتمد المغرب البالغ عدد سكانه نحو 36 مليون نسمة على لقاحي سينوفارم

وقع المغرب مساء الاثنين ثلاث اتفاقيات مهمة ستمكّنه من تصنيع العديد من اللقاحات الرئيسية على غرار تلك المضادة لفايروس كورونا داخل المملكة وذلك بإشراف العاهل المغربي الملك محمد السادس، في خطوة تعزز مقاربة الرباط لتطوير قدراتها الصناعية والبيوتكنولوجية.

وأكد الخبير الاقتصادي رشيد ساري أن "الخطوة ستساهم في ضمان الاستقرار الصحي في المملكة المغربية وبالتالي ضمان ممارسة الأنشطة الاقتصادية دون معيقات، كما ستمكّن عملية التصنيع المملكة من كسب خبرات ومهارات جديدة في مجال التكنولوجيا اللقاحات".

وأضاف ساري في تصريح لـ"العرب" أن "عملية التصنيع سيكون لها كذلك وقع كبير على الإثراء الثقافي الأفريقي التي لطالما كان المغرب السند والعمود لها في الأزمات، كما أنه الركيزة لمجموعة من الدول الأفريقية في خلق استثمارات كبرى عبر التمويل المباشر أو إعطاء الخبرات".

وبإطلاق هذه الشراكة التي تأتي امتداداً للمباحثات الهاتفية في 31 أغسطس 2020 بين العاهل المغربي ورئيس جمهورية الصين الشعبية شي جين بينغ، يكون المغرب قد قطع شوطاً إضافياً لبلورة الرؤية الملكية الرامية إلى ضمان معالجة فعالة واستباقية لأزمة الجائحة وتداعياتها.

ويكرس المشروع المقدم أمام العاهل المغربي الإشعاع الدولي للمغرب ويعزز مكانته كمصدر للأمن الصحي في محيطه الإقليمي والقاري في مواجهة المخاطر الصحية والاعتماد على الخارج والتقلبات السياسية.

ورأى ساري أن "المغرب سيتمكن من خلال هذه الخطوة من سد حاجياته من اللقاحات وكذلك من القارة الأفريقية بجرعات تجعلها في مأمن من الوباء الفتاك وخطوة نحو ازدهار أفريقيا". وخلال الحفل الذي أقيم على هامش توقيع الاتفاقيات في مراسم جرت بحضور العاهل المغربي تم عرض أهداف المشروع ومكوناته.

وتتعلق الاتفاقية الأولى بمذكرة تعاون بشأن اللقاح المضاد لكوفيد - 19

الرباط - يتأهب المغرب لتصنيع الملايين من جرعات اللقاحات المضادة لفايروس كورونا المستجد بعد أن خطا آخر خطوة للقيام بذلك إثر توقيع اتفاقيات مع الشركات المنتجة لتلك اللقاحات إلى جانب لقاحات أخرى في سياق مشروع يستهدف تطوير قدرات المملكة الصناعية والبيوتكنولوجية.

وترأس العاهل المغربي الملك محمد السادس مساء الاثنين بالقصر الملكي بفاس حفل توقيع تلك الاتفاقيات بهدف تصنيع وتعبئة لقاح كورونا ولقاحات أخرى بالمغرب.

ويندرج هذا المشروع المهيكل في إطار إرادة تمكين المملكة من التوفر على قدرات صناعية وبيوتكنولوجية شاملة ومندمجة لتصنيع اللقاحات بالمغرب.



رشيد ساري
التصنيع يمكن المغرب
من كسب خبرات في
مجال اللقاحات

ويهدف المشروع إلى إنتاج اللقاح المضاد لكوفيد - 19 ولقاحات أخرى رئيسية بالمملكة لتعزيز اكتشافها الذاتي، بما يساهم في المغرب منصفة رائدة للبيوتكنولوجيا على الصعيد القاري والعالمي في مجال صناعة التعبئة والتغليف.

ويعد المشروع ثمرة شراكة بين القطاعين العام والخاص، ويطلع إلى إطلاق قدرة أولية على المدى القريب لإنتاج 5 ملايين جرعة من اللقاح المضاد لكوفيد - 19 شهرياً قبل مضاعفة هذه القدرة تدريجياً على المدى المتوسط باستثمار إجمالي قدره 500 مليون دولار.

اعتقالات في موريتانيا بسبب فضيحة فساد

نواكشوط - اعتقلت السلطات الموريتانية الثلاثاء مسؤولاً كبيراً في شركة الغاز الموريتانية (مملوكة للدولة) ورجل أعمال، على خلفية ضلوعهما في السعي للحصول على الأعمال محمد ولد بوشيبه مساء الأحد، فيما تم إيقاف محمود بال المدير الفني للشركة الموريتانية للغاز، الاثنين. وأوضحت أنها رهن الإيقاف حالياً للتحقيق معهما بشأن اتهام الشركة السنغالية "إنتربرايز إنداستريال" لها بالضغط عليها للحصول على عمولات مقابل منحها صفقة تتعلق بمخازن تابعة للشركة، بإيعاز من المدير العام السابق للشركة، وأن الشركة السنغالية رفضت دفع رشي أو عمولات، ما أدى إلى إلغاء الصفقة من جانب واحد. وتكشفت الشركة السنغالية عن إلغاء الصفقة، وطالبت السلطات الموريتانية بإعادة الأمور إلى نصابها.

ونفي المدير السابق للشركة الموريتانية للغاز الشيخ أحمد ولد الزحاف من إسبانيا، حيث يتلقى العلاج، ضلوعه في السعي لتلقي عمولات أو رشي. ولم تكتم الشركة السنغالية بتكثف فساد هذه الصفقة فحسب، بل أوردت أيضاً نماذج لـ"صفقات فساد" أخرى، مما أوصلها إلى اقتناع بان "جميع المناقصات المتعلقة بقنينات الغاز إما أن تفوز بها الشركة الهندية

التي يمثلها بوشيبه أو يتم إلغاؤها أو يقع إبطالها من طرف شركة سوماغان". وأوضحت الشركة أنه تم في عام 2018 إبطال صفقة 40000 قنينة من طرف بال ماسادو، الذي كان حينها رئيساً للجنة الفرعية للتقييم، واصفة الأسباب التي تم البناء عليها بأنها "مفيدة للسخرية، ولا يمكن أن تشكل باي حال سبباً للإقصاء".

ونبهت الشركة السنغالية إلى أن واقع هذه المخازن ينذر بحدوث كارثة قد تخلف خسائر بشرية ومادية كبيرة، مردفة أن عدم وقوع هذه الكارثة إلى الآن أشبه بالعجزة. واعلنت الشركة الموريتانية للغاز تعليق العمل في أكبر خزان للغاز المنزلي في العاصمة نواكشوط بعد ورود معلومات تفيد باحتمال تعرضه للانفجار في أي وقت، ووسط جدل متصاعد حول وجود تقارير بهذا الشأن تعود إلى عام 2008.

وعبر مدونون وصحافيون عن تخوفهم من تعرض المخزن للانفجار، خاصة أنه يقع في منطقة البناء السكنية ويوجد في منطقة مرفأ نواكشوط، وأعاد إلى الأذهان حادثة انفجار مستودعات مرفأ بيروت العام الماضي.

سوء الإدارة يضع البرلمان التونسي في عين العاصفة

أي عمل من أعمال العنف ضد النساء اللاتي يمارسن السياسة، سواء كان جسدياً أو لفظياً، لا يمثل انتهاكاً لحقوق الإنسان فحسب، بل يشكل أيضاً تهديداً خطيراً للديمقراطية وللمشاركة المرأة في الحياة العامة".

واعتبر نائب رئيس البرلمان المكلف بالإعلام ماهر مذيوب أن "هذه العقوبات لا ترتقي تاديباً إلى مستوى الفعل الشنيع الذي آتاه النائبان ضد عبير موسى"، موضحاً أن "مكتب المجلس دعا في وقت سابق لجنة النظام الداخلي والحصانة إلى تعديل النظام الداخلي وتنشيد العقوبات صوتاً لهيئة البرلمان".

وإثناء جلسة للمجلس نهاية يونيو الماضي صفح النائب الصحي صمارة زميلته عبير موسى رئيسة الحزب الدستوري الحر (16 نائبة) بينما كانت تقوم عبر هاتفها بحدث مباشر لجلسة الموافقة على قانون يتعلق باتفاقية بين الحكومة وصندوق قطر للتنمية لفتح مقر له بتونس.

كما تعرضت النائبة نفسها خلال جلسة مساءلة في اليوم ذاته للعنف مرة أخرى، حيث اعتدى عليها جسدياً رئيس كتلة ائتلاف الكرامة سيف الدين مخلوف.

وأعربت الحكومة التونسية في بيان عن إدانتها لهذا الاعتداء، معتبرة إياه "تعدياً على المرأة التونسية وعلى مكتسباتها التي تحققت".

كما أعرب رئيس البرلمان راشد الغنوشي عن "أشد عبارات التنديد والاستهجان لأي اعتداء على المرأة التونسية". وبدوره أكد الرئيس التونسي قيس سعيد الأسبوع الماضي أن العنف الذي مورس في البرلمان ضد موسى خط له قبل ثلاثة أيام.

واستنكرت كتلة الإصلاح في بيان أصدرته ليل الاثنين مساواة مكتب البرلمان بين الاحتجاج والعنف المادي المسلط على النواب ما يعكس فشل الغنوشي في إدارة البرلمان. ويأتي ذلك في وقت لا تزال فيه ردود الفعل إزاء الاعتداء الذي تعرضت له موسى تتوالى، حيث أدانت الأمم المتحدة ليل الاثنين الاعتداء الذي وقع في جلسة الثالث من يونيو وهي جلسة كانت مخصصة للتصويت على مشروع اتفاقية صندوق قطر للتنمية.

وقال المكتب الأممي في تونس عبر بيان إن "فريق الأمم المتحدة يتابع بقلق ما يحصل في البرلمان التونسي، لاسيما وأن الحادث لم يكن مجرد حالة معزولة، بل حصل عقب تكرار حالات أخرى حديثة للعنف والكرامية ضد النساء البرلمانيات، وبشكل أوسع النساء الناشطات في مجال السياسة بتونس". وأضاف أن "الأمم المتحدة تعتبر أن الإخلاقية".

وتضع هذه الأحداث البرلمان التونسي في موقف محرج خاصة في ظل الانتقادات اللاذعة التي يواجهها رئيسه بسوء إدارة المجلس والتسخر على حلفائه" وحزبه على غرار ائتلاف الكرامة.

وواجه الغنوشي أكثر من لائحة لسحب الثقة منه من رئاسة مجلس النواب لكن تلك المحاولات لم يكتب لها النجاح في ظل فشل المناهضين له في تحصيل غالبية 109 أصوات لإسقاطه. واتهمت كتلة الإصلاح ورئيس البرلمان راشد الغنوشي بالإصرار إلى جانب حلفائه على عدم مقاضاة النواب الذي قاموا بالاعتداء على زملائهم.

والخالد أصدر البرلمان التونسي عقوبات على النائبتين: المستقل الصحي صمارة ورئيس كتلة ائتلاف الكرامة

تونس - اتسعت دائرة الكتل والنواب المقاطعين لبعض أنشطة البرلمان التونسي بسبب سوء إدارة المجلس النيابي من قبل رئيسه الذي يتزعم أيضاً حركة النهضة الإسلامية راشد الغنوشي و"تسخره على حلفائه" خاصة بعد أحداث العنف التي هزت المجلس مؤخرًا وهو ما لاقتى تنديداً أممياً ومحلياً واسعاً.

وقررت كتلة الإصلاح الوطني (18 نائبا من أصل 217) مقاطعة كل اجتماعات مكتب البرلمان واجتماعات رؤساء الكتل بسبب العنف الذي طال مؤخرًا رئيسة كتلة الحزب الدستوري الحر المعارض عبير موسى.

واعلنت الكتلة رفضها لبيان مكتب مجلس النواب الصادر الاثنين بشأن حادثة الاعتداء على رئيسة كتلة الدستوري الحر الأسبوع الماضي من طرف النائبتين الصحي صمارة وسيف الدين مخلوف.



فشل في إدارة البرلمان وأزماته